

كلمة الأمين العام لوزارة الخارجية والمغتربين

السفير د. وليد حبيب

في جلسة اعتماد التقرير النهائي  
للاستعراض الدوري الشامل لحالة حقوق الإنسان في لبنان  
(جنيف، في: ١٧/٠٣/٢٠١١)

السيد الرئيس،

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

أحيي بداية، باسم لبنان، جهود مجلسكم الكريم، والتي ظهرت ثمارها في عدد من الأماكن، حيث وعت الشعوب أهمية تطوير وصون حقوق الإنسان ومحاسبة السلطات على أساسها.

ولبنان الذي كان ضحية حروب آخرين على أرضه يعمل جاهداً إلى التعويض عن الجمود الذي أصابه خلال الأزمات المتلاحقة التي مرت عليه، بتحديث قوانينه لتتلائم مع المبادئ التي تتادون بها والتي هي أصلاً في جوهر وجوده كوطن.

وإني أشكر الدول الشقيقة والصديقة التي بتوصياتها أبدت اهتماماً بأحوالنا، وأعاهدها أننا نعمل جاهدين على أخذ ملاحظاتها بكل اعتبار، كما أقدّر المجتمع المدني الذي نرغب دائماً بالعمل معه يداً بيد، من أجل تهيئة الأرضية المناسبة لبيئة تتجاوب أكثر وتتفهم أكثر المطالب التي هي بنظرنا، في مجملها، محقة.

كما أشكر جهود الترويكا المؤقتة من التشيلي وماليزيا ونيجيريا على دورها البناء، وأشكركم أيضاً سيدي الرئيس على حسن إدارتكم لأعمال هذا المجلس.

السيد الرئيس،

لقد وافق لبنان على عدد كبير من التوصيات، التي منها ما هو منقذ أصلاً، ومنها ما هو في طور التنفيذ، حيث تمّت إحالتها إلى مجلس النواب على شكل مشاريع قوانين، لغرض دراستها وإقرارها.

أمّا بالنسبة للفئة الأخيرة من التوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل (أي في الفقرة ٨٤ تحديداً)، والتي كان لبنان قد قرّر دراستها بشكل أعمق تمهيداً لاتخاذ موقف نهائي منها، يسرّني أن أبلغ المجلس الموقر، بأنّ لبنان قد قرّر قبولها جميعاً، باستثناء جزءٍ من إحداها. ويسرّني أن أخصّ بالذكر منها التوصية بتوجيه دعوة مفتوحة للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، لزيارة لبنان متى يشاؤون، حيث يعلن لبنان قبوله وترحيبه بهذه التوصية.

وقد أودعنا أمانة المجلس قائمة بتلك التوصيات، مع شروحاتٍ لعددٍ منها ستقوم مشكورةً بترجمتها إلى اللغات الرسمية ونشرها على الموقع الإلكتروني للمجلس.

السيد الرئيس،

في ما خصّ التقارير المتأخّرة، فقد باشرنا بإعدادها بالتنسيق مع الوزارات المختصة، وفي مقدمتها التقرير حول اتفاقية مناهضة التعذيب، الذي سنرفعه إلى الهيئة المختصة في القريب العاجل.

في موضوع المرأة هناك ستة مشاريع قوانين معروضة على مجلس النواب، وسبعة استدعاءات مقدمة من الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية إلى وزارة العدل في النصف الثاني من سنة ٢٠١٠، تتعلّق باقتراحات لتنزيه القوانين ذات الأثر الاقتصادي من الأحكام التمييزية ضد المرأة، وخاصة في مجال التعويضات العائلية وتقديمات الأمومة وتحسين ظروف العمل. وهذه الاستدعاءات تُدرّس الآن من قبل هيئة التشريع في وزارة العدل من أجل إعداد مشاريع قوانين بمضامينها، لعرضها على مجلس النواب.

من جهة ثانية، وافق لبنان على التوصيات كافة المتعلقة بحماية النساء من العنف الأسري، ويجري العمل على إقرار مشروع القانون المفرد لهذه الغاية من قبل المجلس

النيابي. ويعمل المجتمع المدني على تعزيز جهوده لحشد الدعم اللازم لهذا المشروع على صعيد السلطة التشريعية.

كما وافق لبنان على التوصية المتعلقة بجريمة الشرف، حيث يتضمّن مشروع قانون العقوبات، المطروح أمام مجلس النواب، مواداً قانونية تقضي بإلغاء الأعدار المُخفّفة لجريمة الشرف، وجعلها جريمة كسائر الجرائم، يعاقبُ عليها القانون بشكل يتناسب مع طبيعة الجريمة المرتكبة.

**في موضوع اللاجئين الفلسطينيين،** هناك نقلة نوعية هامة تجسدت بإنشاء هيئة الحوار اللبناني الفلسطيني في العام ٢٠٠٥ التي أزلت العديد من الهواجس وسوء الفهم، وأرست آلية للتعاون بين الطرفين اللبناني والفلسطيني، وهي تعمل بروحية إيجابية وواقعية لمعالجة المواضيع العالقة بالتعاون مع وكالة الأونروا والدول المانحة. ومن أهم إنجازاتها إيجاد حل لمسألة فاقدى الأوراق الثبوتية بالتعاون مع المديرية العامة للأمن العام، ووضع خطط بإشراف الأونروا لتحسين أوضاع المخيمات في لبنان، وإعادة إعمار مخيم نهر البارد بمساهمة الدول المانحة.

أما بالنسبة للحقوق الاقتصادية للاجئين الفلسطينيين، ومن ضمنها حق العمل، فقد أصدر وزير العمل قراراً سمح للفلسطينيين المقيمين في لبنان بمزاولة العديد من المهن التي كانت محصورة باللبنانيين، كما تمّ في شهر آب المنصرم إقرار القانون رقم ١٢٩ حول تعديل قانون العمل اللبناني بشكل يسمح للأجير الفلسطيني بحق التعويض عن الصرف التعسفي. وسيتم العمل بهذا القانون بصورة تلقائية. وتمّ إقرار القانون رقم ١٢٨ القاضي بتعديل قانون الضمان الاجتماعي بشكل يسمح للعامل الفلسطيني بالاستفادة من تقديرات نهاية الخدمة بالشروط التي يستفيد منها العامل اللبناني. وقد أعدت وزارة العمل مشروع قرار تنظيمي له.

**في موضوع التعذيب،** وافق لبنان على كافة التوصيات حول التعذيب، وذلك انسجاماً مع توقيعه على اتفاقية مناهضة التعذيب في العام ٢٠٠٠، وعلى البروتوكول الاختياري في العام ٢٠٠٨، ويعمل على تضمين قوانينه تعريفاً لجريمة التعذيب مطابقاً للمعايير الدولية، وإلى متابعة توصيات اللجنة الفرعية للبروتوكول الاختياري التي زارت لبنان خلال أيار ٢٠١٠.

في موضوع المفقودين، وافق لبنان على كافة التوصيات المتعلقة بتحديد مصير المفقودين، وذلك تماشياً مع الالتزام الذي عبّر عنه البيان الوزاري لعام ٢٠٠٩. إنّ الآليات التنفيذية لهذا الالتزام تبقى مرتبطة بتوافر الظروف السياسية الداخلية والخارجية الملائمة.

السيد الرئيس،

إنّ لبنان، انطلاقاً من دوره في إعداد مبادئ حقوق الإنسان، وانطلاقاً من رسالته في الحفاظ على هذه المبادئ وصونها، يعمل جاهداً على معالجة بعض الأوضاع. وما البطء في إيجاد حلول لها إلا لعدم توفّر الإمكانيات المادية اللازمة، أو بانتظار أجواءٍ سياسية ملائمة.

وهذا الوطن الصغير لا يمكنه أن يحلّ المأساة الفلسطينية بكلّ تشعباتها بمفرده، ولا يمكنه تبني حلولٍ على حساب أبنائه، ولا على حساب القضية الفلسطينية. وبالتالي فعلى المجتمع الدولي أن يتحمّل هذا العبء في الأساس، دون أن يعني ذلك أننا لن نتحمّل قسطنا من المسؤولية.

أشكركم ختاماً سيادة الرئيس على حسن إدارتكم لهذه الجلسة، وأشكر ممثلي الدول والمجتمع المدني على ملاحظاتهم القيّمة التي يثمنها لبنان عالياً وسيسعى للاستفادة منها مستقبلاً. كما أودّ أن أكرّر الإعراب عن تقدير لبنان لدور هذا المجلس الكريم في ترسيخ قيم حقوق الإنسان، وعلى أهمية آلية الاستعراض الدوري الشامل في هذا الصدد.

شكراً سيدي الرئيس.